

حكيم في توزيع شهادات مقيمي الجائزة اللبنانية للامتياز: وطننا بحاجة لتحسين جودة طبقته السياسية والحل لزامتنا بانتخاب رئيس

الجمعة 30 تشرين الأول 2015 الساعة 13:12



وطنية - وزع برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي شهادات "مقيمي الجائزة اللبنانية للامتياز"، في حفل اقيم قبل ظهر اليوم في فندق البريستول، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ألان حكيم ومشاركته، وفي حضور وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دو فريج، القنصل الاول في سفارة الاتحاد الاوروبي مارسيلو موري، المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة عليا عباس، رئيس مجلس ادارة "كفالات" خاطر بو حبيب، رئيس غرفة التجارة الدولية وجيه البزري، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة توفيق دبوسي، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غايي تامر، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الكتور علي برو، وحشد من رجال الاعمال والاعلاميين.

برو

النشيدان اللبناني والاوروبي افتتاحا، ثم كلمة مدير برنامج الجودة برو قال فيها: "يسعدني أن أرحب بكم في حفلنا هذا اليوم لتكريم زملائنا المقيمين الفنيين في الجائزة اللبنانية للامتياز وتسليمهم الشهادات التي استحقوها نتيجة نجاحهم في الدورات التدريبية المكثفة والامتحانات الجدية التي خضعوا لها بعد أن شاركوا في عدة زيارات تقييمية للمؤسسات والمصانع والشركات المتقدمة للجائزة، وذلك لتدقيق عملية تطبيقهم لنظم إدارة الجودة في عملهم، ولا سيما النموذج اللبناني لإدارة الجودة الذي يؤهلهم للحصول على الجائزة اللبنانية للامتياز. وهنا أود أن أعذر من المقيمين الفنيين على تأخرنا في إقامة حفل التكريم هذا لأسباب يعرفونها ومنها تأخر إتمام بعض الزيارات التقييمية، وكذلك انتظارنا لجمع مقيمي الدورتين التدريبيتين الأخيرتين في حفل واحد".

واضاف برو: "لقد قررت لجنتنا حكام الجائزة اللبنانية للامتياز برئاسة الوزير حكيم تحديث وتطوير عمل الجائزة وزيادة متطلباتها لتتماشى مع التطور الحاصلة في الجوائز العالمية المماثلة. وقامت وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة

بالتعاون مع الخبراء الأوروبيين المختصين ولا سيما الخبير أنطوني سبانوس، بعملية التطوير هذه بحيث يكون هنالك ثلاث مستويات للجائزة مفتوحة للقطاع العام ولمجتمع الأعمال في القطاع الخاص ولهيئات المجتمع المدني، ما سيفتح المجال واسعا أمام أكبر عدد ممكن من الإدارات والمؤسسات والشركات والجمعيات للتقدم الى الجائزة، وذلك عملا بتوجيهات لجنتي الحكام".

واعلن انه تم انجاز "ثلاث مراحل من الجائزة بنجاح كبير منذ العام 2009، ونحن الآن على أبواب إنجاز المرحلة الرابعة بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في مجال القطاع العام، ومع غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت والمناطق وجمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة أصحاب الصناعات الغذائية والعديد من النقابات والجمعيات الأخرى".

وختم برو شاكرا "الوزير حكيم على ثقته وتوجيهاته و الوزير دو فريج على تعاونه الدائم، وللاتحاد الأوروبي ممثلا بمفوضيته في لبنان على دعمها وتمويلها المتواصل لمسيرة الجودة والامتياز في لبنان".

موري

والقى الفتح مارسيلو موري كلمة الاتحاد الأوروبي، اشار فيها الى سروره بمشاركته في حفل توزيع الشهادات على المقيمين برعاية الوزير حكيم وقال: "الامتياز هو الجودة، وان تكون متميزا ولا يحصل ذلك بالصدفة بل هو نتيجة طموح وجهود مخلصه واتخاذ القرار الذكي والتنفيذ السليم ورؤية العوائق والفرص. ان الاتحاد الأوروبي فخور ان يكون الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والتميز ويرحب بالجهود المبذولة من فريق "كواليب" الممول من الاتحاد الأوروبي لتحسين نظام ادارة الجودة والبنى التحتية في لبنان".

واعلن موري ان "جائزة الامتياز هي نموذج عن المؤسسة الأوروبية لنظام الجودة وهي مصممة خصيصا لتناسب حاجات المنظمات المحلية في القطاعين العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية، وتكتسب بعدا دوليا من خلال الانضمام الى الهيئات الدولية". وقال: "اننا فخورون بهذه الجائزة لاسباب عدة اهمها: شاملة، مفتوحة لكل فئات الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، وهي نموذج على غرار نظام جائزة الجودة الأوروبية وفرصة للتحسين المستمر".

وختم شاكرا الوزير حكيم على "مواصلته الجهود لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي"، مشيرا الى "اهمية تعميق العلاقات بين الاتحاد ولبنان".

دو فريج

بعدها تحدث الوزير دو فريج، فاعلن انه "للسنة السابعة على التوالي، يثابر برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة على تدعيم الخطى في مسيرة إرساء قواعد الجودة من خلال الجائزة اللبنانية للامتياز وغيرها من البرامج التي تحذو حذو التطور والتقدم وفق افضل الممارسات المعتمدة في هذا الإطار". وقال: "إيماننا بما يزر به لبنان من طاقات وقدرات متميزة وخلاقة في قطاعه العام والخاص والتي تستحق كل تقدير ودعم، فان وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لطالما أبدت كل استعداد وترحيب للتعاون مع وزارة الاقتصاد في هذا المجال، وهو امر يتجلى بالفعل من خلال العمل المشترك على عدة اصعدة مرتبطة بهذا البرنامج، خصوصا في ما يتعلق بتطبيق مفاهيم الجودة في القطاع العام".

واضاف: "أما اليوم، فنجتمع هنا للاحتفال بانضمام نخبة جديدة من المهنيين والمحترفين إلى مجموعة مقيمي الجائزة اللبنانية للامتياز، وذلك اثر خضوعهم لتدريب مكثف من خلال عدد من الدورات التي تلتها تدريبات وتجارب تطبيقية وعملية، ما يحولهم تقييم الطلبات المقدمة للجائزة اللبنانية للامتياز بالاستناد الى اسلوب منهجي يعتمد معايير علمية وشفافة يضمن الى حد بعيد الحرفية المطلوبة والموضوعية المتوخاة. كما أن عملهم في هذا المجال كفرق عمل مختلطة من اشخاص تتمتع بخلفيات

مهنية متنوعة سوف يضيف مزيدا من الغنى والدقة على عملية التقييم".

وختم قائلا: "اننا نهنتهم ونقول لهم بأننا نعول عليكم، وعلى جهودكم واندفاعكم للمضي قدما نحو مزيد من التقدم، ونعول أيضا على ما ستساهمون به من خبرات من شأنها أن تغني هذه الجائزة وهذا البرنامج. وكلنا ثقة أنه بتضافر جهودنا جميعا سوف نصل إلى المصاف الأكثر تقدما في مجالات الجودة والامتياز".

حكيم

كما كانت كلمة لراعي الحفل الوزير حكيم الذي قال: "أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة "الجائزة اللبنانية للامتياز" منذ ست سنوات من خلال برنامج الجودة الممول بدعم من الاتحاد الأوروبي وبرعاية كريمة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، الذي أصبح من غير المسموح ابقاء مقعده شاغرا حتى اليوم! وتهدف هذه الجائزة إلى تنمية ثقافة الجودة والامتياز في لبنان وتشجيع المؤسسات والشركات اللبنانية على تبني نظم ادارة الجودة وسلوك درب الامتياز في عصر أصبحت سمته الأساسية الالتزام بالمعايير وبجودة المنتجات والخدمات وصولا الى التنافسية على الصعيدين الوطني والدولي. وعليه، بات انخراط مفاهيم الجودة في عملنا اليومي أمرا أساسيا ليصبح تبني هذه المفاهيم عادة وليس رفاهية. فللجودة تأثير ليس فقط على الموارد البشرية وإنما أيضا على زيادة الإنتاجية وعلى القيمة المضافة للسلع والخدمات".

واضاف: "انطلاقا من فهمنا لأهمية الجودة والامتياز في دورتنا الاقتصادية، أنجزنا من خلال مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة حتى الآن ثلاث مراحل من الجائزة اللبنانية للإمتياز بنجاح كبير، ونعمل الآن على انجاز المرحلة الرابعة التي نسعى من خلالها الى تطوير الجائزة وتوسيع نطاقها لتغطي القطاع العام بالتعاون والتنسيق مع مكتب معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية- OMSAR، الممثل في لجنة حكام الجائزة للقطاع العام. ونتابع الآن سعينا لإعطاء الجائزة بعدا إقليميا ودوليا من خلال تحضير مذكرات تفاهم وتعاون مع الجوائز الوطنية المماثلة في الدول العربية والأجنبية ولا سيما دول المجموعة الأوروبية".

واشار الى ان عمل ونجاح الجائزة اللبنانية للإمتياز استند بشكل أساسي الى تضافر جهود أربع حلقات رئيسية هي:

1- لجننا حكام الجائزة اللبنانية للإمتياز للقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

2- مكتب الجائزة اللبنانية للإمتياز في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة.

3- المقيمين الفنيين للجائزة.

4- الحلقة الأخيرة تشمل التعاون والتنسيق مع إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والغرف وجمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة أصحاب الصناعات الغذائية اضافة الى العديد من النقابات والجمعيات ومجتمع الأعمال".

وتابع حكيم: "نجتمع اليوم هنا سويا في حضور العديد من أعضاء لجنتي حكام الجائزة اللبنانية للامتياز ومسؤولي القطاع العام ومن رؤساء الغرف والجمعيات والنقابات ورجال الأعمال لتكريم دفعة جديدة من المقيمين الفنيين في الجائزة اللبنانية للإمتياز وتسليمهم الشهادات التي استحقوها عن جدارة لإيمانهم ووعيمهم لضرورة وأهمية تطبيق مفاهيم الجودة لمجتمع أفضل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات والتطور المستدام"، أملا "أن يستمروا في العطاء الى جانب زملائهم المقيمين الفنيين في الدفقات السابقة، والمثابرة على تحسين تطبيق نظم ادارة الجودة في عملهم بغية زيادة إنتاجيتهم وتعزيز قدرتهم التنافسية وكفاءتهم، وبالتالي تحسين المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبى أو تتجاوز توقعات المستهلكين. كل ذلك بما يعود بالفائدة مصلحة الاقتصاد الوطني".

وتساءل: "كم كان وطننا بحاجة لمبادرات كالتى نحتفي بها اليوم لتحسين جودة طبقتة السياسية إلا أن السواعد التي امتدت لإنقاذ لبنان كانت قليلة ففاض به الفساد وفاضت معه النفايات، كم نحن بحاجة للمجاهرة بالحقيقة التي يتهامسها اللبنانيون ألا وهي: أن نظامنا المركزي فشل في أبسط موجباته ألا وهي إدارة شؤون اللبنانيين وتأمين الخدمات الأساسية ونوعية حياة لائقة بهم، كم نحن بحاجة الى ان يعود اللبنانيون إلى لبنان ويعلموا ولاءهم المطلق للمصلحة اللبنانية أولاً وأخيراً ولكننا لا نرى سوى التبعية والإستزلام للمحاور الإقليمية التي شلعت مؤسساتنا وأغرقت لبنان واللبنانيين بالمشاكل والويلات، فالحياد الايجابي أيها السادة هو الذي يحمي لبنان من اتون الصراعات والحروب، هو الذي يؤمن لنا الإستقرار الأمني والسياسي والمؤسساتي الذي نسعى ونحتاج اليه لانقاذ اقتصادنا والعودة الى مسار التنمية الإقتصادية المستدامة والمتوازنة، وها هم يبحثون عن الحلول المبتكرة لأزماتنا المتراكمة والحل واضح والمفتاح واحد، إنه مفتاح القصر الرئاسي الأول الذي لم يعد مقبولاً أن يبقى فارغاً! فرئيس الجمهورية هو نبض الدولة حامى الدستور المستباح وناظم عمل المؤسسات".

وختم الوزير بشكر الوزير الصديق نبيل دو فريج على تعاونه ولأعضاء لجنتي حكام الجائزة على جهودهم الكبيرة. وتقدم بشكر خاص الى مفوضية الاتحاد الأوروبي في لبنان ممثلة بالقنصل الأول السيد مارسيلو موري على دعمهم الدائم والمستمر للجودة والامتياز في لبنان. وقال: "اغتنم هذه الفرصة لدعوة مفوضية الاتحاد الأوروبي الى الاستمرار في تقديم الدعم لبرنامج الجودة لمتابعة تطويره للبنية التحتية للجودة في لبنان وتأمين الاستمرارية في العديد من الأنشطة الهامة في مجال الجودة والامتياز".

ثم وزعت شهادات على المقيمين والفنيين.



السبت 31 تشرين الأول 2015 - العدد 5538 - صفحة 8

حكيم في توزيع شهادات «الجائزة اللبنانية للامتياز»: وطننا بحاجة الى مبادرات لتحسين جودة طبقتة السياسية

أكد وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم، ان «وطننا بحاجة الى مبادرات لتحسين جودة طبقتة السياسية»، مشيراً الى أن «السواعد التي امتدت لإنقاذ لبنان كانت قليلة ففاض به الفساد وفاضت معه النفايات».

كلام حكيم جاء خلال رعايته أمس، توزيع شهادات «مقيمي الجائزة اللبنانية للامتياز»، المنبثق عن برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي، في حفل اقيم أمس في فندق البريستول، بحضور وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دي فريج، القنصل الاول في سفارة الاتحاد الاوروبي مارسيلو موري، وحشد الفعاليات.

بداية، النشيدان اللبناني والاوروبي، ثم كانت كلمة مدير برنامج الجودة برو، أشار فيها الى أن الحفل هو «لتكريم زملاننا

المقيمين الفنيين في الجائزة اللبنانية للامتياز وتسليمهم الشهادات التي استحقوها نتيجة نجاحهم في دورات تدريب مكثفة والامتحانات الجديدة التي خضعوا لها بعد أن شاركوا في عدة زيارات تقييمية للمؤسسات والمصانع والشركات المتقدمة للجائزة، وذلك لتدقيق عملية تطبيقهم لنظم إدارة الجودة في عملهم، ولا سيما النموذج اللبناني لإدارة الجودة الذي يؤهلهم للحصول على الجائزة اللبنانية للامتياز». وأضاف برو: «لقد قررت لجنة حكام الجائزة اللبنانية للامتياز برئاسة الوزير حكيم تحديث وتطوير عمل الجائزة وزيادة متطلباتها لتتماشى مع التطور الحاصلة في الجوائز العالمية المماثلة، بحيث يكون هنالك ثلاثة مستويات للجائزة مفتوحة للقطاع العام وللمجتمع الأعمال في القطاع الخاص ولهيئات المجتمع المدني».

بدوره، القى موري كلمة الاتحاد الأوروبي، وقال: «إن الاتحاد الأوروبي فخور أن يكون الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والتميز ويرحب بالجهود المبذولة من فريق «كواليب» الممول من الاتحاد الأوروبي لتحسين نظام إدارة الجودة والبنى التحتية في لبنان». وأعلن أن «الجائزة هي نموذج عن المؤسسة الأوروبية لنظام الجودة وهي مصممة خصيصاً لتناسب حاجات المنظمات المحلية في القطاعين العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية».

بعدها تحدث دي فريج، فقال: «نجتمع هنا للاحتفال بانضمام نخبة جديدة من المهنيين والمحترفين إلى مجموعة مقيمي الجائزة اللبنانية للامتياز، وذلك اثر خضوعهم لتدريب مكثف من خلال عدد من الدورات التي تلتها تدريبات وتجارب تطبيقية وعملية، ما يخولهم تقييم الطلبات المقدمة للجائزة اللبنانية للامتياز بالاستناد الى اسلوب منهجي يعتمد معايير علمية وشفافة يضمن الى حد بعيد الحرفية المطلوبة والموضوعية المتوخاة. كما أن عملهم في هذا المجال كفرق عمل مختلطة من اشخاص تتمتع بخلفيات مهنية متنوعة سوف يضيفي مزيداً من الغنى والدقة على عملية التقييم».

ومن جهته، قال الوزير حكيم: «تهدف هذه الجائزة إلى تنمية ثقافة الجودة والامتياز في لبنان وتشجيع المؤسسات والشركات اللبنانية على تبني نظم ادارة الجودة وسلوك درب الامتياز في عصر أصبحت سمته الأساسية الالتزام بالمعايير وبجودة المنتجات والخدمات وصولاً الى التنافسية على الصعيدين الوطني والدولي». وأضاف: «أنجزنا حتى الآن ثلاث مراحل من الجائزة اللبنانية للامتياز بنجاح كبير، ونعمل الآن على انجاز المرحلة الرابعة التي نسعى من خلالها الى تطوير الجائزة وتوسيع نطاقها لتغطي القطاع العام بالتعاون والتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية. ونتابع الآن سعينا لإعطاء الجائزة بعداً إقليمياً ودولياً من خلال تحضير مذكرات تفاهم وتعاون مع الجوائز الوطنية المماثلة في الدول العربية والأجنبية ولا سيما دول المجموعة الأوروبية».

وتساءل «كم كان وطننا بحاجة لمبادرات كالتى نحتمي بها اليوم لتحسين جودة طبقته السياسية، إلا أن السواعد التي امتدت لإنقاذ لبنان كانت قليلة ففاض به الفساد وفاضت معه النفائات، كم نحن بحاجة للمجاهرة بالحقيقة التي يتهامسها اللبنانيون ألا وهي: أن نظامنا المركزي فشل في أبسط موجباته ألا وهي إدارة شؤون اللبنانيين وتأمين الخدمات الأساسية ونوعية حياة لائقة بهم».



نشاط الوزير اليوم

30 تشرين الأول 2015



تحت رعاية وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم وبمشاركته وزع برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي شهادات "مقيمي الجائزة اللبنانية للامتياز" في حفل اقيم قبل ظهر اليوم في فندق البريستول بحضور وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دو فريج ، مدير عام الاقتصاد والتجارة عليا عباس ، رئيس مجلس ادارة كفالات خاطر بو حبيب ، وجيه اليزري رئيس غرفة التجارة الدولية ، توفيق دبوسي رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة ، غابي تامر نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الكتور علي برو ، القنصل الاول في سفارة الاتحاد الاوروبي مارسيلو موري وحشد من رجال الاعمال والاعلاميين .

بداية النشيد اللبناني والاوروبي ، ثم كلمة مدير برنامج الجودة علي برو قال فيها : "يسعدني أن أرحب بكم في حفلنا هذا اليوم لتكريم زملائنا المقيمين الفنيين في الجائزة اللبنانية للامتياز وتسليمهم الشهادات التي استحقوها نتيجة نجاحهم في الدورات التدريبية المكثفة والامتحانات الجدية التي خضعوا لها بعد أن شاركوا في عدة زيارات تقييمية للمؤسسات والمصانع والشركات المتقدمة للجائزة، وذلك لتدقيق عملية تطبيقهم لنظم إدارة الجودة في عملهم، لا سيما النموذج اللبناني لإدارة الجودة الذي يؤهلهم للحصول على الجائزة اللبنانية للامتياز. وهنا أودّ أن أعتذر من المقيمين الفنيين على تأخرنا في إقامة حفل التكريم هذا لأسباب يعرفونها ومنها تأخر إتمام بعض الزيارات التقييمية، وكذلك انتظارنا لجمع مقيمي الدورتين التدريبيتين الأخيرتين في حفل واحد."

واضاف برو : " لقد قررت لجنتي حكام الجائزة اللبنانية للامتياز برئاسة معالي الدكتور آلان حكيم وزير الاقتصاد والتجارة تحديث وتطوير عمل الجائزة وزيادة متطلباتها لتتماشى مع التطور الحاصلة في الجوائز العالمية المماثلة. وقامت وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع الخبراء الأوروبيين المختصين لا سيما الخبير أنطوني سباتوس، بعملية التطوير هذه بحيث يكون هنالك ثلاث مستويات للجائزة مفتوحة للقطاع العام وللمجتمع الأعمال في القطاع الخاص ولهيئات المجتمع المدني. مما سيفتح المجال واسعاً أمام أكبر عدد ممكن من الإدارات والمؤسسات والشركات والجمعيات للتقدم الى الجائزة، وذلك عملاً بتوجيهات لجنتي الحكام. لقد أنجزنا بنجاح كبير ثلاث مراحل من الجائزة منذ العام 2009، ونحن الآن على أبواب إنجاز المرحلة الرابعة بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في مجال القطاع العام، ومع غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت والمناطق وجمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة أصحاب الصناعات الغذائية والعديد من النقابات والجمعيات الأخرى."

ختم برو بشكر الوزير حكيم على ثقته وتوجيهاته و الوزير دو فريج على تعاونه الدائم، و للاتحاد الأوروبي ممثلاً بمفوضيته في لبنان على دعمها وتمويلها المتواصل لمسيرة الجودة والامتياز في لبنان.

ثم كلمة الاتحاد الاوروبي القاها القنصل مارسيلو موري اشار فيها الى سروره بمشاركته في حفل توزيع الشهادات على المقيمين برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم وقال: "الامتياز هو الجودة وان تكون متميزا ولايحصل ذلك بالصدفة بل هو نتيجة طموح وجهود مخلصه وواتخاذ القرار الذكي والتنفيذ السليم ورؤية العوائق والفرص ، ان الاتحاد الاوروبي فخور ان يكون الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والتميز ويرحب بالجهود المبذولة من فريق كواليب الممول من الاتحاد الاوروبي لتحسين نظام ادارة الجودة والبنى التحتية في لبنان .

واعلن موري: " جائزة الامتياز هي نموذج عن المؤسسة الاوروبية لنظام الجودة وهي مصممة خصيصا لتناسب حاجات المنظمات المحلية في القطاعين العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية وتكتسب بعدا دوليا من خلال الانضمام الى الهيئات الدولية ، اننا فخورون بهذه الجائزة لاسباب عديدة اهمها : شاملة ، مفتوحة لكل فئات الشركات والمؤسسات العامة والخاصة ، هي نموذج على غرار نظام جائزة الجودة الاوروبية ، وفرصة للتحسين المستمر ."

وختم شاكر الوزير حكيم على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون مع الاتحاد الاوروبي مشيرا الى اهمية تعميق العلاقات بين الاتحاد للبنان .

ثم كلمة وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دو فريج الذي قال : "للسنة السابعة على التوالي، يثابر برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة على تدعيم الخطى في مسيرة إرساء قواعد الجودة من خلال الجائزة اللبنانية للإمتياز وغيرها من البرامج التي تحذو حذو التطور والتقدم وفق افضل الممارسات المعتمدة في هذا الإطار. وإيماناً منا بما يزرخ به لبنان من طاقات وقدرات متميزة وخلاقة في قطاعيه العام والخاص والتي تستحق كل تقدير ودعم، فان وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لطالما أبدت كل استعداد وترحيب للتعاون مع وزارة الاقتصاد في هذا المجال، وهو امر يتجلى بالفعل من خلال العمل المشترك على عدة اصعدة مرتبطة بهذا البرنامج، خصوصاً في ما يتعلق بتطبيق مفاهيم الجودة في القطاع العام."

واضاف الوزير دو فريج: "أما اليوم، فنجتمع هنا للإحتفال بانضمام نخبة جديدة من المهنيين والمحترفين إلى مجموعة مقيمي الجائزة اللبنانية للإمتياز، وذلك اثر خضوعهم لتدريب مكثف من خلال عدد من الدورات التي تلتها تدريبات وتجارب تطبيقية وعملية، مما يخولهم تقييم الطلبات المقدمة للجائزة اللبنانية للإمتياز بالاستناد الى اسلوب منهجي يعتمد معايير علمية وشفافة يضمن الى حد بعيد الحرفية المطلوبة والموضوعية المتوخاة. كما أن عملهم في هذا المجال كفرق عمل مختلطة من اشخاص تتمتع بخلفيات مهنية متنوعة سوف يضيفي مزيداً من الغنى والدقة على عملية التقييم. "

و ختم قائلا: "اننا نهنئهم ونقول لهم بأننا نعول عليكم، وعلى جهودكم واندفاعكم للمضي قدماً نحو مزيد من التقدم، ونعول أيضاً على ما ستساهمون به من خبرات من شأنها أن تغني هذه الجائزة وهذا البرنامج. وكلنا ثقة أنه بتضافر جهودنا جميعاً سوف نصل إلى المصاف الأكثر تقدماً في مجالات الجودة والامتياز. "

ثم كلمة راعي الحفل وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم الذي قال: "أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة "الجائزة اللبنانية للإمتياز" منذ ست سنوات من خلال برنامج الجودة الممول بدعم من الاتحاد الأوروبي وبرعاية كريمة من فخامة

رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، الذي أصبح من غير المسموح ابقاء مقعده شاغراً حتى اليوم! وتهدف هذه الجائزة إلى تنمية ثقافة الجودة والامتياز في لبنان وتشجيع المؤسسات والشركات اللبنانية على تبني نظم ادارة الجودة وسلوك درب الامتياز في عصر أصبحت سمته الأساسية الالتزام بالمعايير وجودة المنتجات والخدمات وصولاً الى التنافسية على الصعيدين الوطني والدولي. وعليه، بات انخراط مفاهيم الجودة في عملنا اليومي أمراً أساسياً ليصبح تبني هذه المفاهيم عادة وليس رفاهية. فلجودة تأثير ليس فقط على الموارد البشرية وإنما أيضاً على زيادة الإنتاجية وعلى القيمة المضافة للسلع والخدمات."

واضاف الوزير حكيم: " انطلاقاً من فهمنا لأهمية الجودة والامتياز في دورتنا الاقتصادية، أنجزنا من خلال مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة حتى الآن ثلاثة مراحل من الجائزة اللبنانية للإمتياز بنجاح كبير، ونعمل الآن على انجاز المرحلة الرابعة التي نسعى من خلالها الى تطوير الجائزة وتوسيع نطاقها لتغطي القطاع العام بالتعاون والتنسيق مع الممثل في لجنة حكام الجائزة للقطاع العام. ونتابع الآن سعينا OMSAR مكتب معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية- الى إعطاء الجائزة بعداً إقليمياً ودولياً من خلال تحضير مذكرات تفاهم وتعاون مع الجوائز الوطنية المماثلة في الدول العربية والأجنبية لا سيما دول المجموعة الأوروبية.

وقال: " استند عمل ونجاح الجائزة اللبنانية للإمتياز بشكل أساسي الى تضافر جهود أربعة حلقات رئيسية هي:

- 1- لجنتي حكام الجائزة اللبنانية للإمتياز للقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني
- 2- مكتب الجائزة اللبنانية للإمتياز في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة
- 3- المقيمين الفنيين للجائزة
- 4- الحلقة الأخيرة تشمل التعاون والتنسيق مع إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والغرف وجمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة أصحاب الصناعات الغذائية بالإضافة الى العديد من النقابات والجمعيات ومجتمع الأعمال."

وتابع الوزير حكيم: " نجتمع اليوم هنا سوياً بحضور العديد من أعضاء لجنتي حكام الجائزة اللبنانية للإمتياز ومسؤولي القطاع العام ومن رؤساء الغرف والجمعيات والنقابات ورجال الأعمال لتكريم دفعة جديدة من المقيمين الفنيين في الجائزة اللبنانية للإمتياز وتسليمهم الشهادات التي استحقوها عن جدارة لإيمانهم ووعيهم على ضرورة وأهمية تطبيق مفاهيم الجودة لمجتمع أفضل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات والتطور المستدام.

وإننا نأمل أن يستمروا في العطاء الى جانب زملائهم المقيمين الفنيين في الدفقات السابقة، والمثابرة على تحسين تطبيق نظم ادارة الجودة في عملهم بغية زيادة إنتاجيتهم وتعزيز قدرتهم التنافسية وكفاءتهم، وبالتالي تحسين المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبي أو تتجاوز توقعات المستهلكين... كل ذلك بما يعود بالفائدة مصلحة الاقتصاد الوطني.

وتساءل الوزير حكيم قائلاً: " كم كان وطننا بحاجة لمبادرات كالتى نحتفي بها اليوم لتحسين جودة طبقته السياسية إلا أن السواعد التي امتدت لإنقاذ لبنان كانت قليلة ففاض به الفساد وفاضت معه النفايات، كم نحن بحاجة للمجاهرة بالحقيقة التي يتهمسها اللبنانيون ألا وهي: أن نظامنا المركزي فشل في أبسط موجباته ألا وهي إدارة شؤون اللبنانيين وتأمين الخدمات الأساسية و نوعية حياة لائقة بهم، كم نحن بحاجة ان يعود اللبنانيون إلى لبنان ويعلنوا ولاءهم المطلق للمصلحة اللبنانية أولاً وأخيراً ولكننا لا نرى سوى التبعية والإستزلام للمحاور الإقليمية التي شلعت مؤسساتنا وأغرقت لبنان واللبنانيين بالمشاكل والويلات، فالحياد الاجابي أيها السادة هو الذي يحيمي لبنان من أتون الصراعات والحروب، هو الذي يؤمن لنا الإستقرار الأمني والسياسي والمؤسستي الذي نسعى ونحتاج اليه لانقاذ اقتصادنا والعودة الى مسار التنمية الإقتصادية المستدامة

والمتوازنة ، وها هم يبحثون عن الحلول المبتكرة لأزماتنا المتراكمة والحل واضحٌ والمفتاح واحدٌ إنه مفتاح القصر الرئاسي الأول الذي لم يعد مقبولاً أن يبقى فارغاً ! فرئيس الجمهورية هو نبض الدولة حامى الدستور المستباح وناظم عمل المؤسسات.

وختم الوزير بشكر الوزير الصديق نبيل دو فريج على تعاونه ولأعضاء لجنتي حكّام الجائزة على جهودهم الكبيرة.

وتقدم بشكر خاص الى مفوضية الاتحاد الأوروبي في لبنان ممثلة بالقنصل الأول السيد مارسيلو موري على دعمهم الدائم والمستمر للجودة والامتياز في لبنان. واغتنم هذه الفرصة لدعوة مفوضية الاتحاد الأوروبي الى استمرار تقديم الدعم لبرنامج الجودة لمتابعة تطويره للبنية التحتية للجودة في لبنان وتأمين الاستمرارية في العديد من الأنشطة الهامة في مجال الجودة والامتياز.

ثم وزعت شهادات على المقيمين والفنيين.

البناء

يومية سياسية قومية اجتماعية

أشار وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم إلى أنّ «لبنان في حاجة إلى مبادرات من أجل تحسين جودة طبقته السياسية إلا أنّ السواعد التي امتدت لإنقاذ لبنان كانت قليلة ففاض به الفساد وفاضت معه النفايات».

وخلال حفل توزيع شهادات مقيمي الجائزة اللبنانية للامتياز، لفت حكيم إلى «أننا بحاجة إلى المجاهرة بالحقيقة التي يتهامسها اللبنانيون وهي أنّ نظامنا المركزي فشل في أبسط واجباته ألا وهي إدارة شؤون اللبنانيين وتأمين الخدمات الأساسية ونوعية حياة لائقة بهم».

وقال: «كم نحن بحاجة إلى أن يعود اللبنانيون إلى لبنان ويعلنوا ولاءهم المطلق للمصلحة اللبنانية أولاً وأخيراً، لكننا لا نرى سوى التبعية والاستنزاف للمحاور الإقليمية التي شلعت مؤسساتنا وأغرقت لبنان واللبنانيين بالمشاكل والويلات»، مؤكداً أنّ «الحياة الإيجابية هو الذي يحمي لبنان من اتون الصراعات والحروب، هو الذي يؤمن لنا الاستقرار الأمني والسياسي والمؤسساتي الذي نسعى ونحتاج إليه لإنقاذ اقتصادنا والعودة إلى مسار التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة».

وشدّد حكيم على أنّ «الحل واضح والمفتاح لأزماتنا الكتراكمة هو مفتاح القصر الرئاسي الأول الذي لم يعد مقبولاً أن يبقى فارغاً، فرئيس الجمهورية هو نبض الدولة حامى الدستور المستباح وناظم عمل المؤسسات».

برعاية وزير الإقتصاد والتجارة الآن حكيم ومشاركته، وزّع «برنامج الجودة» الممول من الإتحاد الأوروبي شهادات «مقيمي الجائزة اللبنانية للإمتياز» في حفل أقيم في فندق «البريستول» في حضور وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج، المدير العام للإقتصاد والتجارة عليا عباس، رئيس مجلس إدارة «كفالات» خاطر بو حبيب، رئيس غرفة التجارة الدولية وجيه البزري، رئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي، نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان غابي تامر، مدير «برنامج الجودة» في الوزارة علي برّو، القنصل الأول في سفارة الإتحاد الأوروبي مارسيلو موري، وحشد من رجال الأعمال.

بداية تحدث برّو فقال: يسعدني أن أرحب بكم لتكريم زملائنا المقيمين الفنيين في «الجائزة اللبنانية للإمتياز» وتسليمهم الشهادات التي استحقوها نتيجة نجاحهم في الدورات التدريبية المكثفة والإمتحانات الجديّة التي خضعوا لها بعدما شاركوا في زيارات تقييمية عدة للمؤسسات والمصانع والشركات المتقدمة للجائزة، وذلك للتدقيق في عملية تطبيقهم لنظم إدارة الجودة في عملهم، لا سيما النموذج اللبناني لإدارة الجودة الذي يؤهلهم الحصول على «الجائزة اللبنانية للإمتياز».

{ موري }

وقال موري: «الامتياز هو الجودة وأن تكون متميزاً، ولا يحصل ذلك بالصدفة بل نتيجة طموح وجهود مخصصة واتخاذ القرار الذكي والتنفيذ السليم ورؤية العوائق والفرص، ان الاتحاد الاوروبي فخور بأن يكون الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والتميز ويرحب بالجهود المبذولة من فريق «كواليب» Qualeb الممول من الاتحاد الاوروبي لتحسين نظام ادارة الجودة والبنى التحتية في لبنان . وأضاف: إن جائزة الامتياز نموذج عن المؤسسة الاوروبية لنظام الجودة، وهي مصممة خصيصاً لتناسب حاجات المنظمات المحلية في القطاعين العام والخاص، وكذلك المنظمات غير الحكومية وتكتسب بُعداً دولياً من خلال الانضمام الى الهيئات الدولية، اننا فخورون بهذه الجائزة لأسباب عديدة أهمها: شاملة، مفتوحة على كل فئات الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، هي نموذج على غرار نظام جائزة الجودة الاوروبية، وفرصة للتحسين المستمر.

{ دو فريج }

أما الوزير دو فريج فقال من جهته: للسنة السابعة على التوالي، يثابر «برنامج الجودة» في وزارة الإقتصاد والتجارة على تدعيم الخطى في مسيرة إرساء قواعد الجودة من خلال «الجائزة اللبنانية للإمتياز». إن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية طالما أبدت كل استعداد وترحيب للتعاون مع وزارة الإقتصاد في هذا المجال.

{ حكيم }

ثم كلمة الوزير حكيم الذي قال: وتهدف هذه الجائزة إلى تنمية ثقافة الجودة والامتياز في لبنان وتشجيع المؤسسات والشركات اللبنانية على تبني نظم ادارة الجودة وسلوك درب الامتياز في عصر أصبحت سمته الأساسية الالتزام بالمعايير وبجودة المنتجات والخدمات، وصولاً الى التنافسية على الصعيدين الوطني والدولي.

وأضاف: انطلاقاً من فهمنا لأهمية الجودة والامتياز في دورتنا الاقتصادية، أنجزنا من خلال مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة حتى الآن ثلاث مراحل من «الجائزة اللبنانية للإمتياز» بنجاح كبير، ونعمل الآن على إنجاز المرحلة الرابعة التي نسعى من خلالها الى تطوير الجائزة وتوسيع نطاقها لتغطي القطاع العام بالتعاون والتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية- OMSAR، الممثل في لجنة حكام الجائزة للقطاع العام. ونتابع الآن سعيها الى إعطاء الجائزة بُعداً إقليمياً ودولياً من خلال تحضير مذكرات تفاهم وتعاون مع الجوائز الوطنية المماثلة في الدول العربية والأجنبية

لا سيما دول المجموعة الأوروبية.
وتابع حكيم: نجتمع اليوم لتكريم دفعة جديدة من المقيمين الفنيين في «الجائزة اللبنانية للإمتياز» وتسليمهم الشهادات التي استحقوها عن جدارة لإيمانهم ووعيهم على ضرورة وأهمية تطبيق مفاهيم الجودة لمجتمع أفضل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات والتطور المستدام.
ثم وزعت الشهادات المقيمين والفنيين.

النضال موجز

ورّع "برنامج الجودة" الممول من الإتحاد الأوروبي شهادات "مقيمي الجائزة اللبنانية للإمتياز" في حفل أقيم في فندق "البريستول" في رعاية وزير الإقتصاد والتجارة الان حكيم وحضور وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج



